زراعة القمح ما زالت متدنية بسبب تأخر المطر

المحروقات ذكية للفلاحين بداية العام القادم

عبد المنعم مسعود

كشف مدير زراعة ريف دمشق عرفان زيادة عن الانتهاء من إعداد القائمة الأولية لقاعدة بيانات البطاقة الذكية للفلاحين في ريف دمشق مؤكداً أن العمل جار مع شركة محروقات لتدقيق هذه القاعدة ومن ثم إصدار بطاقة ذكية لكل فلاح تحدد من خلالها كمية احتياجاته من مادة المازوت الزراعي متوقعاً إصدارها خلال الأشهر الأولى من العام القادم.

وقال زيادة في تصريح لـ«الوطن»: إن نسبة زراعة القمح والشعير في ريف دمشق لا تزال متدنية مقارنة بالعام الماضي، مبيناً أن قلة هطل الأمطار حتى تاريخه وراء هذا العزوف نتيجة متطلبات زراعته وخصوصاً المازوت بالنسبة للقمح المروي وخوف الفلاح من نضوب الآبار في حال استمرار شح الأمطار.

ووفقاً لزيادة فإن ما يتم توفيره من مخصصات الريف من المازوت الزراعي لا يتجاوز ٥٠ بالمئة من احتياجنا وقال: هذا ما حصل الشهر الماضي وزودنا بكمية مليون ومئتي ألف ليتر فقط في حين يتجاوز الاحتياج ٣ ملايين ليتر.

وكشف زيادة عن وعود لمحروقات بتعويض الكميات بعد الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة مستدركاً بأن المديرية تساعد الفلاحين عبر الموافقة على طلبات الفلاحين للمازوت الصناعي بسعر ١٧٥٠ ليرة وذلك لمن يرغب.

ويستبشر مدير الزراعة خيراً بالمنخفض الحالي في حال هطلت أمطار فهي ستلين التربة وترطبها ما يعطي بذار القمح فرصة للنمو، موضحاً أن أمطار هذا العام لا تزال قليلة مقارنة بالعام الماضي والذي يعتبر عاماً جافاً.

ويعطي زيادة أمثلة على ذلك فمعدل هطل الأمطار في الحرمون لمثل هذا اليوم من العام الماضي كان ١٧٣ مل، في حين أن ما هطل منذ بداية الموسم الحالي لم يتجاوز ٢٠ مل وفي الغوطة هطل العام الماضي٧٢ مل في حين لم يتجاوز حتى الآن ١١ مل.

ويبين زيادة أن خطة زراعة القمح لهذا العام من القمح المروي في ريف دمشق تبلغ ١٤ ألف هكتار منفذ منها فقط ١٤بالمئة في حين كانت النسبة العام الماضي ٥٠ بالمئة والبعل لهذا العام ٢٣٠٠ هكتار في حين نسبة زراعته لا تتجاوز ٧ بالمئة وتبلغ خطة زراعة الشعير المروي ٢٣٥٠ هكتاراً ونسبة التنفيذ ٥٠ بالمئة والبعل ١٠ آلاف ونسبة التنفيذ ٣١ بالمئة.

تربية الديدان...

الذهب الأسود مشروع لسد حاجة الفلاحين من الأسمدة

طلال ماضي

ماذا يعني أن تكون دولة زراعية مثل سورية رصيدها من الأسمدة صفر، أو أن يكون سعر كيس السماد من أرض المصرف الزراعي ٦٨ ألف ليرة، وأن تعرض على المصرف الزراعي مناقصة لشراء السماد بثمن غال جداً، ولدينا الذهب الأسود أو الفيرمي كمبوست المنتشر في جميع دول العالم، على الرغم من أن تربية الكمبوست دخلت إلى سورية من قبل عشرات الفلاحين، وهناك عشرات الاختبارات من أساتذة الجامعات على المنتجات وتؤكد مطابقتها للمواصفات، لكن حتى اليوم الحكومة لم تنقب عن هذا الذهب أو تعترف بنتائجه، على الرغم من أنه من المشاريع التي تحقق الثراء السريع ويصنف من ضمن المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

الدكتور في قسم الاقتصاد الزراعي بجامعة دمشق ثائر برهوم اعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن حل مشكلة حاجة سورية من السماد لا تحتاج إلى وقت طويل، لكونه يوجد عدد كبير من المربين تنتج وتبيع الفيرمي كمبوست، وفقط هم بحاجة في عملهم إلى تنظيم وتبني هذا المشروع من الحكومة، وتقديم الدعم اللازم له، من أجل تنظيم عملية التربية وضبط معايير الجودة للمنتج، مشيراً إلى أن ثمن الدودة اليوم ٢٠٠ ليرة وكيلو الفيرمي يباع بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ ليرة وهذه التربية منتشرة في جميع دول العالم مثل إيران ومصر ودول الخليج وجنوب إفريقيا وفي الدول الأوروبية داعياً إلى الاستفادة من التجربة المصرية في إيجاد الإطار القانوني والتشريعي للتربية لكونها تربية آمنة ومنتجها صحي، لافتاً إلى أن نقاط ضعف تربيته تتركز حول توافر الخبرة في تأسيس المشروع لدى انطلاقته وهذا يمكن الاعتماد على خبراء أسوة بالاعتماد على أطباء بيطريين في تربية الأغنام والأبقار، بالإضافة إلى التوسع في انتشار التربية وتبنيها من الجانب الرسمي للتشجيع على انتشارها بشكل أوسع، وتلبية حاجة البلد من السماد العضوي الذي أثبت أنه أقل نسبة من الملوثات ومشبعاً بالنتروجين أكثر من المواد العضوية قبل عملية التحلل باستخدام الديدان.

وبين برهوم أن استخدام الفيرمي كمبوست آمن وصحي وتربية الديدان تحتاج إلى تكاليف بسيطة وعائدها كبير جداً، ويحقق الثراء بسرعة من إنتاج الفيرمي ومن تكاثر الديدان، لافتاً إلى أنه قام بدراسة جدوى اقتصادية وتبين أن فوائده اجتماعية في تأمين فرص عمل للعائلات الريفية، وخاصة من ذوي الإعاقة، أو بعض كبار السن، ويحقق منفعة اقتصادية كبيرة، وهو ما أطلق عليه بالذهب الأسود منذ قبل الميلاد.

حسان خليفة الرجل الستيني الذي أدخل أول مزرعة لتربية الديدان إلى سورية يقول لـ«الوطن» اشتغلت في شركة أجنبية عندما كنت في الكويت في هذه المهنة منذ عام ١٩٨٠، ومن ثم عملت في هذه المهنة في العراق واطلعت على تجربة تربيته في إيران، وحاولت أن أجلب معي من إيران ٢٠٠ كيلو من الديدان لكن على الحدود منعونا من إخراجها لكونهم يعتبرونها ثروة، كما حاولت أن أجلب معي من العراق أيضاً لم يمنحونا الموافقة.

وأشار خليفة إلى أنه وبعد عودته إلى سورية وعودة الأمان إلى ريف دمشق قام بإنشاء مزرعته في مدينة سقبا وكانت البداية بـ١٥٠ كيلو من الديدان وبعض الشرانق في عام ٢٠١٩، واليوم لديه أكثر من ١.٥ طن من الديدان وإنتاجه كل ٦ أشهر حوالي ٢٠ طناً من سماد الفيرمي كمبوست، لافتاً إلى زيارة مزرعته من العديد من أساتذة الجامعات من كلية الزراعة وإجراء العديد من الاختبارات والأبحاث على منتجه، وكانت النتيجة أنه من أفضل المنتجات.

وقال خليفة انتشرت تربية الديدان في سورية خلال الفترة الأخيرة في جميع المحافظات وهناك العديد من المهندسين الزراعيين يتواصلون معي وأشرف على مزارعهم وهم ينتجون الفيرمي ويبيعونه في قراهم ويستخدمونه في مزارعهم، لافتاً إلى أنه في حال تم توفير ظروف العمل الأفضل خلال فترة قصيرة فستكون سورية مستغنية عن شراء السماد الكيماوي واعتمادها سيكون على السماد العضوي.

وبين خليفة إلى أنه شارك في معرض الباسل للإبداع والاختراع مع المهندسة صفاء شحود وحصل على المركز الأول في قسم الكيمياء، داعياً إلى تبني صناعة الكمبوست كسماد عضوي بديلاً عن استيراد السماد الكيماوي لكون فوائد السماد العضوي كبيرة على الأرض والمنتجات.

فهل سنشهد توطين تربية الديدان وقيام الحكومة بتبني هذا المشروع لإغلاق ملف استيراد السماد الكيماوي وتوفير قطع أجنبي على البلد وإنتاج منتجات زراعية صحية.

الكلاب الشاردة تسرح وتمرح في عربين

رئيس البلدية لـ«الوطن»: تسميم الكلاب برؤوس الدجاج ونقص المازوت يعوق نقل القمامة

عبد المنعم مسعود

تلقت «الوطن» شكوى من قاطني مدينة عربين حول انتشار الكلاب الشاردة في المدينة وخصوصاً عند حاويات القمامة فيها التي تتقاعس البلدية عن ترحيلها وقد تبقى لأسبوع كامل وهي تتزايد ودون ترحيل.

«الوطن» زارت المدينة وتحققت من شكاوى الأهالي ووثقتها وبدا الواقع مطابقاً لشكواهم فالكلاب الشاردة ليست ضالة تأتي وتذهب بل إنها مستوطنة إما في الأبنية المهجورة المجاورة لحاويات القمامة أو أنها تنام تحت هذه الحاويات التي امتلأت بالقمامة وامتدت أمتاراً وأمتاراً خارجها ولاحظت «الوطن» أن بعض القاطنين وخصوصاً من الأطفال لا يستطيع الاقتراب من هذه الحاويات لرمي القمامة ما يضطرهم لقذفها بالحجارة وتبدأ رحلة الركض بعد هجوم الكلاب باتجاه الأطفال.

رئيس بلدية مدينة عربين لا ينفي الواقع بل يؤكده لكن كلامه متناقض مع المسؤول عن مكافحة الكلاب الشاردة في البلدية الذي أكد أن عملية مكافحة الكلاب الشاردة. تتم عن طريق تسميمها ووفقاً لتعداد عمليات التسميم التي أبرز جدولها فإنها تتم كل شهرين مبيناً أنه في اليوم التالي لكل عملية تسميم يموت حوالي ٢٥ كلباً والعدد قد يكون أكبر من ذلك لأن بعض الكلاب تموت داخل جحورها ولا يتم إحصاؤها.

ويؤكد رئيس بلدية عربين راتب شحرور في تصريح لـ«الوطن» أن عمليات التسميم تتم حسب توافر المادة السامة والمادة الأولية لذلك وهي رؤوس الدجاج وتتم أحياناً كل عشرة أيام مؤكداً أنه في إحدى المرات منذ عام وجد في اليوم التالي لعملية التسميم أكثر من مئة جثة كلب.

ويبين شحرور أن سبب قدوم الكلاب إلى المدينة خلو المناطق القريبة منها أو قلة السكان فيها مؤكداً وجود روايات للأهالي بأنهم رأوا سيارات تنقل كلاباً شاردة من مناطق أخرى وتتركها على أطراف المدينة.

ووفقاً لشحرور فإن عدم قدرة البلدية على ترحيل القمامة لا يعود لتقاعسها وإنما لعدم توافر الإمكانات في بعض الأوقات ما يبقي حاويات القمامة لأكثر من خمسة أيام من دون تفريغ مؤكداً بذلك صدق شكاوى الأهالي التي تلقتها «الوطن».

ويعيد شحرور السبب في تراكم القمامة إلى الأعطال التي تصيب آليات رفع القمامة من المدينة لترحيلها إلى مكب دير الحجر وعدم توافر مادة المازوت معيداً السبب في ذلك إلى قدم الآليات وكثرة أعطالها وإلى عدم تخصيصها من شركة محروقات بالكميات وعددها ٨ آليات بسبب ربط تخصيصها ببطاقات ذكية بضبوط حول الآليات التي فقدت من البلدية أثناء الأزمة وعددها ٤٢ آلية والناحية ترفض إصدار الضبوط في ظل عدم وجود الآليات.

ويكشف شحرور عن تخصيص المحافظة للبلدية بكمية ٨ آلاف ليتر شهرياً للمساعدة في تشغيل آليات البلدية والتي تحتاج يومياً لحوالي ٣٠٠ لتر بالحد الأدنى مبيناً أنه يتم ترحيل حوالي ٦٥ طناً من القمامة يومياً من المدينة.

ويبين شحرور أن زيادة عدد سكان المدينة الذي تجاوز ٦٥ ألفاً إضافة إلى زيادة الفعاليات الاقتصادية فيها زاد من كميات القمامة فيها فهذه الفعاليات تقوم برمي قمامتها في الحاويات المخصصة للأهالي ما يزيد من حجم القمامة في المدينة موضحاً أن عدد الحاويات أقل بكثير من العدد المطلوب.

ويرى شحرور أن حال المدينة الآن أفضل منه بكثير عما كانت عليه قبل أشهر سابقة لكنه ليس مثالياً فقد فتحت كل طرقات المدينة وأزيلت الردميات أو تم تجميعها في بعض الأماكن لكنها تحتاج إلى ترحيل وترحيلها يحتاج إلى مشاريع تخصصها المحافظة.

وينفي رئيس البلدية إزالة المقبرة من وسط المدينة مبيناً أن هناك تعديات خارج المقبرة طالت المخطط التنظيمي المار بجانب المقبرة ولذلك تم استصدار فتوى من دار الإفتاء بدمشق على أن هذه المقابر دارسة أي مضى عليها أكثر من عشر سنوات كما أن الدفن لا يتم بهذه المقبرة لكن بمقبرة أخرى خارج المدينة مبيناً أنه وعلى الرغم من مرور عشر سنوات إلا أن البعض ما زال يتقدم بطلبات نقل رفات ونحن نسمح له معللاً وجود شواهد جديدة في المقبرة بقيام البعض بإصلاح شواهد القبور التي لا يطولها المخطط التنظيمي.

القانون الجديد إنتاجي لمعالجة الخلل الذي شاب التعليم المهني

الحسن: يزيد إقبال المدرسين والطلاب على التعليم لتحقيقه دخلاً بثلاثة أضعاف الدخل الحالي

محمود الصالح

كشف مدير التربية المساعد للتعليم المهني في دمشق أسامة الحسن عن ابرز ميزات قانون التعليم المهني الجديد الذي أقره مجلس الشعب، موضحاً أنه سيشكل خطوة مهمة وكبيرة في إطار ربط التعليم بالإنتاج، وأنه قانون إنتاجي بامتياز، بما يوفره من إمكانيات واسعة لتحويل جميع المؤسسات التربوية المهنية إلى مؤسسات إنتاجية، تحقق منعكساً مادياً على الكوادر التربوية والمهنية العاملة فيها وعلى الطلاب الدارسين في المؤسسات التربوية المهنية.

وأكد الحسن في تصريح لـ«الوطن» أن البدء بتطبيق هذا القانون سيؤدي إلى إقبال كبير على التعليم المهني بجميع فروعه وتخصصاته، سواء من المدرسين المهنيين أم من الطلاب الذين سيتحول القسم الأكبر منهم إلى التدريب.

ولفت إلى أن القانون سيعالج جميع الثغرات التي كان يعاني منها قطاع التعليم المهني، وخاصة مسألة تشجيع الطلاب والمدرسين على الدخول إلى قطاع التعليم المهني نظراً للمردود المادي الذي ستحققه المنشآت التربوية المهنية، وأن كل مدرسة ستكون عبارة عن وحدة إنتاجية مستقلة إلى حد ما، وتتمتع إدارتها بصلاحيات مالية وإدارية وتعاقدية كبيرة، تسمح للإدارة بالتعاقد مع مختلف الجهات العامة والخاصة لإنجاز مختلف الأعمال الداخلة في إطار تخصصها.

وعن وجود تجهيزات ومعدات لتطبيق هذا القانون والتحول إلى مؤسسات إنتاجية، في ضوء الصعوبات التي تعاني منها جهات القطاع العام من إمكانية توفير السيولة للتجهيزات، بين الحسن أن أغلب المؤسسات التربوية المهنية في البلاد تتوافر فيها التجهيزات اللازمة للتحول إلى العملية الإنتاجية، وما تحتاجه في البداية للانطلاق في عملها هو تأمين سلفة لشراء المواد الأولية، والقانون سمح بمنح هذه المؤسسات سلفة قدرها عشرة ملايين ليرة في بداية انطلاقتها لتأمين مواد أولية، بعد ذلك يتم ادخار جزء من المردود لرفع قيمة الاحتياطي لتأمين المستلزمات، مشيراً إلى أنه لدى مدارس التعليم المهني التجهيزات والآلات المطلوبة ومن أفضل النوعيات، ويمكن استثمارها بالشكل الأمثل، حيث سيكون المردود المالي على المدرسين يتجاوز ثلاثة أضعاف ما يتقاضونه في الوقت الحالي من رواتب، وكذلك الطلاب سيحصلون على ٥٠ بالمئة مما يحصل عليه المدرس، إضافة إلى تشميل الكوادر الأخرى العاملة في قطاع التعليم المهني من ٥ بالمئة من الأرباح توزع على جميع العاملين في المؤسسة التربوية المهنية.

وكان مجلس الشعب قد أقر مؤخراً مشروع القانون المتعلق بالتعليم المهني الذي يتألف من ٢٣ مادة تتعلق بإحداث ثانويات التعليم المهني وتحديد المهن وسبل تنظيم مسار هذا التعليم وتأمين كوادر عاملة تلبي احتياجات سوق العمل في القطاعات العامة والخاصة والمشتركة وتشكيل اللجان المهنية والإدارية واختصاصاتها ومهامها ومراكز الإنتاج والتدريب والورشات التابعة لها ونسب التعويضات والحوافز والمكافآت.

جدير بالذكر أن الظروف التي مرت على سورية في الآونة الأخيرة وخاصة بعد هجرة الكثير من الخبرات الشابة فرضت على سوق العمل تحدي البحث عن فنيين من مختلف التخصصات الفنية والتقنية لنهضة البلاد، لكن هذا التحدي لم يجد الخطوات العملية اللازمة لمعالجته على أرض الواقع.

ويضم التعليم المهني في سورية أكثر من ٢٦ اختصاصاً والمرغوب فيها من الطلاب مهن التكييف والتبريد والميكانيك وخراطة وتسوية وميكانيك بحري، في حين هناك اختصاصات لا يوجد فيها مختصون كما هو الحال في الأجهزة الطبية.

ويجب تأكيد أهمية أن يأتي الطالب برغبته إلى التعليم المهني وأن يختار حرفته بناء على رغبته وليس كما هو الحال اليوم حين يدخل الطالب قسرياً إلى التعليم واختيار الحرفة بناء على العلامات، وعدد الطلبات التي كانت تتقدم إلى لجنة التقييم الصحي لتعديل المهنة بحدود ٤٠٠ طلب في العام ما يدل على إرغام الطلاب على تعليم مهنة لا يرغبونها.

> كل مدرسة مهنية ستكون مؤسسة إنتاجية مستقلة

والتجهيزات الموجودة في المدارس الفنية تعتبر من أحدث الأجهزة وغير موجودة في الأسواق ولا يستفاد منها لأن تعويضات الخطة الإنتاجية كانت على النظام القديم أجرة الساعة ٥٠ ليرة، فمثلاً صناعة المقعد تحتاج إلى ١٠ ساعات تعويضها ٥٠٠ ليرة، في حين في حال تم منح الكوادر في المدرسة ٥٠٠٠ ليرة في اليوم يكون الإنتاج بقيمة ١٥٠ ألفاً للمدرسة، وتحويل المدارس إلى منتجة لا يكلف إلا وقتاً قصيراً ريثما تقلع الورشات في العمل.